يعني الكثرة فاعتبر قيد آخر في تعريف الطبيعية واعلم ان العقلية والوضعية تنقسمان الى لفظية وغير
لفظية اما العقلية اللفظية فكدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على اللافظ واما العقلية الغير اللفظية
فكدلالة الاثر على المؤثر واما الوضعية اللفظية فكدلالة الانسان على معناه واما الوضعية الغير اللفظية
فكدلالة الاربع على معانيها واما الطبيعية فقد قيل انها منحصرة بالاصوات اي اللفظية كدلالة اح اح
على الوجع والنطاس اه دلالة عرق المريض على حكم الطبيب على حاله وكذا دلالة صوت هذى
وي على حاله طبيعية غير لفظية قوله والمراد من الدلالة ههنا اي في هذا الفن او في مباحث الالفاظ وانما
لم يكن العقلية والطبيعية مقصودتين لكونهما مختلفين باختلاف العقول والطبائع غير مضبوطة
مع قلتهما ولم يكن الوضعية الغير اللفظية ايضا مقصودة لما للتعسر في ضبطها واما اللفظية فقوله لان
اللفظ الدال آه وعلى هذا التقدير يكون الحصر حينئذ اتيا ولو قيل لان اللفظ الدال لا يخلو اما ان يكون
دالا على تمام المعنى الموضوع له او يدل على جزئه او على الخارج لكان الحصر عقليا فقوله او يدل على جزئه

باللفظ

باللفظ في معناه الاصلي يكون دلالة على مطابقة من قبيل المجاز المرسل وهو ان يشمل اللفظ في تمام معناه
الموضوع له للمناسبة بينهما قوله وانما سمي هذه الدلالة بالمطابقة الخ اعلم انه قد سمي الدلالات الثلث
بالمطابقة والتضمن والالتزام تسمية للمسبب باسم السبب لان مطابقة اللفظ سبب لتلك الدلالة
المطابقة وكذا تضمن الكل المراد للجزء سبب للدلالة التضمنية ولزوم المعنى الموضوع له سبب للدلالة الالتزامية
وقد سمي بالمطابقي والتضمني والالتزامي بياء النسبة نسبة للمسبب الى السبب ولعلهم ايضا انه قدم
تعريف المطابقة على تعريفيهما لانهما تابعان لها والمتبوع مقدم بالطبع على التابع فقدم بالوضع
ليوافق الوضع الطبع وقد قدم تعريف التضمني على تعريف الالتزامي لانه دلالة على جزء المتبوع وجزء
المتبوع مقدم بالطبع على الخارج قوله فيكون دلالة الالتزام من فيه ان التفريع عين المفرع عليه
المتفرع ان تغاير بحسب الظاهر وهو جعل النتيجة عين المقدمة ويقال له مصادرة على المطلوب
قوله على قابل العلم ومنه الكتابة في سؤال مشهور وهو ان لا يلزم من تصور الانسان تصور قابل العلم

Copyright © King Saud University